

نيكولا شيخاني

مع استفحال الأزمة الماليّة والاقتصادية التي تعصف بلبنان، اتخذ مصرف لبنان المركزي قرارين سيزيدان من معاناة المواطن اللبناني المتصاعدة ويلقيان بثقلهما على النظام المالي بأكمله.

القرار الأول هو عبارة عن تعميم جديد صدر بتاريخ 9 تشرين الأول 2020 يحمل الرقم 073، يجبر مستوردي السلع المدعومة على توفير أوراق نقدية بالليرة اللبنانية و إيداعها في المصارف لتسديد النسبة المطلوب تغطيتها لشراء المنتجات المدعومة بالعملة الأجنبية لعمليات الاستيراد.

أما القرار الثاني يتمثل بترشيد المصرف المركزي مدّ المصارف بالسيولة النقدية بالليرة اللبنانية، والطلب من المواطنين استعمال وسائل الدفع الالكترونية (بطاقات الائتمان، الشيكات والتحويلات المصرفية).

وإذا كان للقرارين انعكاسات أنية تتمثل بتراجع سعر صرف الدولار في السوق اللبنانية بطريقة مصطنعة، فإنّ نتائجها ستكون كارثية على الاقتصاد وعلى الحركة التجارية التي تتعرّض لضغوطات غير مسبوقه.

يجبر القراران الشركات المستوردة على شراء الأوراق النقدية من السوق ما سيدفعها الى تسهيل حساباتها النقدية بالليرة اللبنانية، ونتيجة لذلك من المتوقع أن تتراجع الكتلة النقدية بالعملة الوطنية التي تتحول إلى دولار أميركي بفعل الاستهلاك والمضاربة.

وفي المقابل، لن تتمكن معظم المصارف من الاستمرار بتأمين السيولة النقدية كالمعتاد لعملائها مما سيضطر المواطنين لصرف دولاراتهم النقدية المخزنة في المنازل لتأمين مصاريفهم الشهرية (وقد تكون هذه هي غاية مصرف لبنان الأساسية من هذه الإجراءات)، لكنّ هذه الآليات القسرية ستؤدي إلى نقص بالليرة اللبنانية (Monetary Mass M1 and M2) لإجبار الناس على تسهيل جزء من دولاراتهم النقدية ستؤمن استقراراً مصطنعاً لسعر الصرف في السوق الموازية على المدى القصير إلى مستوى يقدر بين 5500 و7500 ليرة وستمكن المصرف المركزي من الاستحصال على مخزون من الليرة الورقية من أجل تسديد مستحقات الدولة اللبنانية (رواتب القطاع العام، فوائد سندات الخزينة، نفقات الدولة) من دون الحاجة إلى طباعة العملة على المدى القصير.

لكن هذه الإجراءات تحمل في طياتها انعكاسات سلبية ستظهر في المدى المتوسط أبرزها:

1- سنشهد استحداث سعر صرف جديد لليرة اللبنانية النقدية أعلى من سعر صرف الليرة الورقية (أي الودائع المحجوزة في المصارف) تماماً مثل تعاملات الدولار الورقي (الودائع بالدولار والتي اصطلح على تسميتها "الولار") وسعر صرف الدولار النقدي وهو أعلى بكثير، في سابقة فريدة حيث لم يسبق لأي دولة في العالم أن شهدت سوق سوداء على عملتها الوطنية.

ومما لا شم فيه أنّ تعدّد أسعار الصرف سيضعف إمكانية ممارسة الأعمال التجارية في لبنان (بحسب مؤشر البنك الدولي: ease of doing business index)، كما يؤثّر سلباً على القطاع الخاص المتهاك أصلاً.

2- سيمتدح التجار والمستوردون عن قبول أيّ مبلغ غير نقدية من المستهلك اللبناني سواء بالعملة الوطنية أو بالدولار، وسيتوقف الكثير من المستوردين عن استيراد بعض المنتجات العالية الجودة التي يتوقع أن تتعرّض لنقص حاد وحتى للاختفاء من الأسواق اللبنانيّة.

3- هذه الإجراءات ستضع عوائق جديدة أمام القوة العاملة التي لا تمتلك حسابات مصرفية (تمثل أكثر من 20٪ من القوة العاملة) للحصول على رواتبها وستلجأ على الأرجح للتظاهر والاحتجاج.

4- القوة الشرائية للمواطن اللبناني ستعرّض لضعف أكبر وسيزداد الانكماش الاقتصادي (بينما الهدف يجب أن يكون خلق النمو) ويتراجع الناتج المحلي، كما ستعرّض مؤسسات صغيرة ومتوسطة للإفلاس، مع ما سينتج عن ذلك من ارتفاع في نسب البطالة وتراجع إيرادات الدولة.

هذه السياسات ذات التداعيات الاقتصادية الكارثية لكسب الوقت لن تنجح في المديين المتوسط و الطويل، حيث سيتعين على المصرف المركزي بعد أشهر قليلة أن يعيد طباعة العملة الوطنية لتمويل عجز الموازنة وميزان المدفوعات.

في غضون ذلك، ستكون الاحتياطات بالعملة الأجنبية القابلة للاستعمال قد نفذت ما سيُجبر مصرف لبنان على رفع الدعم عن السلع المدعومة (مشتقات نفطية، أدوية، قمح...)، وبالتالي ستدخل فئة جديدة من التجار إلى السوق الموازية طلباً للدولار النقدي الذي سيرتفع الطلب عليه أكثر، لنشهد مجدداً انفلاتاً سريعاً في سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار والذي يمكن أن يرتفع بشكل كبير بسبب العجز في الميزان التجاري.

ويتوقع بنتيجة كل ذلك ارتفاع جنوني لأسعار السلع (بتقديرات تراوح بين 3 و5 أضعاف مستويات الأسعار الحالية على الأقل).

هذا الواقع المرعب الذي قد نصل إليه أي التضخم المفرط (Hyperinflation) بالتوازي مع انكماش اقتصادي هو ظاهرة خطيرة ومرعبة تؤدي إلى الفقر، المجاعة وما يتبعها من ظواهر الانفلات الأمني.

وبناء على كل ما سبق فإن سياسات الترقيع وكسب الوقت لم تعد مجدية، وعلى الحكومة الجديدة القيام بالإصلاحات الشاملة التالية لتجنب الفشل التام:

صياغة قانون كابييتال كونترول (ضوابط على رأس المال وإغلاق الحدود المالية) من أجل وقف أي تسرب للعملة الأجنبية خارج القطاع المصرفي والسيطرة على الكتلة النقدية قبل الشروع بوضع استراتيجية نقدية ومالية فاعلة.

التوقف عن طباعة النقد لفترة، وتوحيد أسعار الصرف والاستفادة من الاحتياطات الإلزامية في المصرف المركزي ومن مخزون الذهب (مجموع 35 مليار دولار) لاستحداث مجلس نقد (Currency Board) وبهدف ربط سعر الصرف بمجلس النقد مما يعزز التجارة ويعيد تنشيط حركة الاستثمار.

القيام بإصلاحات فورية للجم عجز الموازنة العامة (مثال: إعادة هيكلة مؤسسة كهرباء لبنان ووضع استراتيجية مالية جديدة لها، إعادة جدولة سندات دين الجمهورية اللبنانية بالليرة اللبنانية (T-Bills) لأجل طويلة).

وقف خسائر المصرف المركزي من خلال تحويل جميع شهادات إيداع المصارف إلى حسابات جارية لتوفير ما بين 400 و 500 مليون دولار يدفعها مصرف لبنان شهرياً على شكل فوائد للمصارف التجارية من ثم إعادة هيكلة القطاع المصرفي ليصبح حجمه أصغر وملائته أقوى وهي خطوات تدعم أي خطة اقتصادية مستقبلية .

- إنشاء صندوق استثماري بإدارة داخلية مستقلة وتحت رقابة دولية تكون مهمته تحفيز المواطنين على ضخ جزء من العملات المدخرة في المنازل (ليرة لبنانية ودولار) لاستثمارها محلياً في صناعات تصديرية تجلب عملات صعبة جديدة إلى لبنان (Fresh Money) بهدف إعادة الثقة إلى الاقتصاد.

اعتماد خطة مالية شاملة (على غرار خطة شيخاني LIBANK الموضوعية بتصرف الدولة اللبنانية

https://twitter.com/ChikhaniNicolas/status/1274395581822177280?s=09) لحل مشكلة تعثر الدولة وإعادة تكوين الودائع المصرفية وخفض قيمة الدين العام لمعدل مستدام مقابل إجمالي الناتج المحلي.

إقرار مجلس النواب قوانين لمحاربة الفساد واسترداد الأموال العامة المنهوبة على غرار تحقيق "لافا جاتو" في البرازيل.

تسريع المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وإقرار الاتفاق معه للحصول على تمويل بالعملات الصعبة وترميم الثقة الخارجية المطلوبة لإعادة إحياء النظام المالي والاقتصادي في لبنان.

وضع خطة اقتصادية على مدى خمس سنوات قوامها إنشاء أسواق حرة، جذب الاستثمارات المالية الأجنبية المباشرة (FDI) من خلال الدروع الضريبية (Tax Shields)، تفعيل اقتصاد الخدمات خصوصاً تكنولوجيا المعلومات والتخطيط لكيفية الاستفادة من المداخل المستقبلية من النفط والغاز.

رفع قيود الكابييتال كونترول تدريجياً للسماح بتدفق الاستثمارات الأجنبية وإعادة تفعيل السوق الحرة في الاقتصاد اللبناني.

ونأمل أن تأخذ الحكومة المقبلة هذه الاقتراحات في الاعتبار لبناء رؤية مستقبلية لوطن جديد رائد في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.